الأهمية النسبية (المادية) في التدقيق

AUDIT MATERALITY

المحتويات	الفقرات
مقدمة	3-1
الأهمية النسبية	8-4
العلاقة بين الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق	11-9
تقييم تأثير المعلومات الخاطئة	16-12

يتم تطبيق المعايير الدولية للتدقيق عند تدقيق البيانات المالية كذلك يتم تطبيقها بعد تكييفها حسب الضرورة، لتدقيق المعلومات الأخرى ذات العلاقة.

تحتوي المعايير الدولية للتدقيق على المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية (مؤشرة ومنضدة بحرف مطبعي اسود وثخين)، كذلك فإنها تحتوي على الإرشادات ذات العلاقة على شكل شروحات وإيضاحات ومعلومات أخرى. إن المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية يجب أن تفسر وتؤول حسب سياق الكلام الوارد في الشرح والتفسير والتي توفر إرشادات لغرض تطبيقها.

ولغرض فهم وتطبيق المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية والإرشادات المتعلقة بها، فإن من الضروري الأخذ بعين الاعتبار النص الكامل للمعيار الدولي للتدقيق مع كافة الشروحات والمواد الأخرى التي يتضمنها ذلك المعيار، وليس فقط الاعتماد على النص المنضد بالحروف المطبعية السوداء الثخينة.

في الظروف الاستثنائية، قد يرتئي المدقق بأن من الضرورة التخلي عن المعيار الدولي للتدقيق لكي يتمكن من تحقيق الهدف من التدقيق بشكل اكثر فعالية. في مثل هذه الحالات، على المدقق أن يكون مستعداً لتبرير هذا التخلي.

ومن المفضل أن يتم تطبيق المعايير الدولية للتدقيق في الأمور المادية فقط.

إن وجهة نظر القطاع العام والتي تصدرها لجنة القطاع العام في الاتحاد الدولي للمحاسبين مدرجة في نهاية المعيار الدولي للتدقيق، في حالة عدم وجود وجهة نظر للقطاع العام فإن المعيار الدولي للتدقيق قابل للتطبيق من كافة النواحي الجوهرية للقطاع العام.

مقدمـــة

1. الغرض من هذا المعيار الدولي للتدقيق هو وضع معايير وتوفير إرشادات حول مفهوم الأهمية النسبية (المادية) وعلاقتها بمخاطر التدقيق.

2. **على المدقق الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية وعلاقتها بمخاطر التدقيق وذلك عند قيامه بإجراء عملية تدقيق.**

3. عرفت (الأهمية النسبية) من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في »إطار إعداد وعرض البيانات المالية« بما يلي:

«تكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو عرضها بصورة خاطئة يؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات المأخوذة من البيانات المالية. وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في الظروف الخاصة بحذفه أو بيانه بصورة خاطئة. وبالتالي فإن الأهمية النسبية توفر البداية أو القطع بدل كونها صفة نوعية ابتدائية يجب أن تحتويها المعلومات لكي تكون مفيدة».

الأهمية النسبية (المادية)

4. **الهدف من تدقيق البيانات المالية هو تمكين المدقق من إبداء الرأي فيما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت، من كافة النواحي الجوهرية ذات العلاقة، بشكل يتماشى مع الإطار المحدد للتقارير المالية.** أن تقدير كون الموضوع ذو أهمية نسبية أمرا يتعلق بالرأي المهني للمدقق.

5. عند تصميم خطة التدقيق يقوم المدقق بوضع مستوى مقبولا للأهمية النسبية وذلك لاكتشاف كمية الأخطاء الجوهرية، ومع ذلك فإن كلا من مبلغ (كمية) وطبيعة (نوعية) الأخطاء الجوهرية يحتاج إلى أن يؤخذ بعين الاعتبار. ومن الأمثلة على نوعية الأخطاء الجوهرية هو الوصف غير الدقيق أو غير المناسب لسياسة محاسبية عندما يكون من المرجح أن يضلل مستخدم البيانات المالية بهذا الوصف، وكذلك عند الإخفاق في الإفصاح عن عدم تطبيق المتطلبات التنظيمية عندما يكون من المرجح بأن العبء الناتج عن القيود التنظيمية سوف يضعف إلى حد كبير قابلية التشغيل.

6. يحتاج المدقق دراسة إمكانية وجود خطأ المتعلق بمبالغ صغيرة نسبيا، في حالة تراكمها التي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية، فمثلا الخطأ في إجراء بنهاية الشهر قد يكون مؤشرا على احتمال وجود أخطاء جوهرية في حالة تكرار الخطأ شهريا.

7. يقوم المدقق بدارسة الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية ككل، إضافة لعلاقتها بأرصدة حسابات فردية أو بمجموعة من المعاملات أو بالإفصاح. وقد تتأثر الأهمية النسبية باعتبارات مثل المتطلبات التشريعية والقانونية، والاعتبارات المتعلقة بأرصدة حسابات البيانات المالية وبالعلاقات. وقد ينتج عن هذه العمليات مستويات مختلفة للأهمية النسبية تعتمد على أمور البيانات المالية المأخوذة بعين الاعتبار.

8. **على المدقق اخذ الأهمية النسبية بعين الاعتبار عندما:**

أ- يقرر طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق. و

ب- تقييم تأثير الأخطاء الجوهرية.

العلاقة بين الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق

9. عند التخطيط لعملية التدقيق، على المدقق الأخذ بعين الاعتبار ماهية الأمور التي تجعل البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري. إن تقدير المدقق للأهمية النسبية، المتعلقة بأرصدة حسابات معينة أو بمجموعة من المعاملات، تساعده على اتخاذ قرار بمسائل منها البنود التي سيقوم باختبارها وهل سيقوم باستعمال العينات وإجراءات التحليل. إن ذلك سيساعد المدقق على اختيار إجراءات التدقيق، التي بمجموعها، يتوقع أن تؤدى إلى تخفيض مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض مقبول.

10. هناك علاقة عكسية بين الأهمية النسبية وبين مستوى مخاطر التدقيق، أي كلما ارتفع مستوى الأهمية النسبية كلما انخفضت مخاطر التدقيق والعكس بالعكس. ويأخذ المدقق بالحسبان العلاقة العكسية بين الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق عندما يقرر طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق. مثلا، إذا قرر المدقق بعد التخطيط لإجراءات تدقيق معينة، بأن مستوى الأهمية النسبية المقبول هو أقل، فإن مخاطر التدقيق ستزداد وعلى المدقق التعويض عن ذلك بإحدى الطريقتين :

أ- تخفيض المستوى المقرر لمخاطر الرقابة، عندما يكون ذلك ممكنا، ودعم المستوى المنخفض بإجراء فحوصات موسعة أو إضافية للرقابة. أو

ب- تخفيض مخاطر الاكتشاف بتعديل طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الجوهرية المخططة.

الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق في تقييم أدلة الإثبات

11. قد تختلف تقديرات المدقق للأهمية النسبية ولمخاطر التدقيق في بداية التخطيط لعملية التدقيق، عنها عند تقييمه لنتائج إجراءات التدقيق. ويحدث ذلك بسبب تغيير الظروف أو بسبب التغيير في المعرفة التي يمتلكها المدقق بسبب عملية التدقيق، فمثلا في حالة كون التخطيط لعملية التدقيق قد تم قبل انتهاء الفترة، فإن المدقق سوف يتوقع نتيجة النشاط والمركز المالي، وفى حالة كون النتائج الفعلية للنشاط وللمركز المالي مغايرة تماما، فإن تقديرات الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق قد تتغير أيضا، إضافة لذلك فإن المدقق قد يقوم، خلال التخطيط لأعمال التدقيق ، وبشكل مقصود بتحديد مستوى الأهمية النسبية المقبول، بمستوى أدنى من المستوى المراد استعماله لتقييم نتائج التدقيق. إن هذا الإجراء قد يتخذ لغرض التقليل من الاحتمال المرجح بعدم اكتشاف معلومات خاطئة وتوفير هامش أمان للمدقق عند قيامه بتقييم تأثير الأخطاء الجوهرية المكتشفة خلال عملية التدقيق.

تقييم تأثير الأخطاء الجوهرية

12. **عند تقييم عدالة عرض البيانات المالية، على المدقق تقدير فيما إذا كان مجموع الأخطاء الجوهرية المكتشفة خلال عملية التدقيق، والتي لم يتم تصحيحها، ذات أهمية نسبية.**

13. إن مجموع الأخطاء الجوهرية غير المصححة تتضمن:

أ- أخطاء جوهرية خاصة تم اكتشافها من قبل المدقق وتشمل التأثير النهائي للأخطاء الجوهرية غير المصححة المكتشفة خلال تدقيق الفترات السابقة، و

ب- أفضل تقدير للمدقق للأخطاء الجوهرية الأخرى والتي لا يمكن اكتشافها بشكل خاص (يعنى الأخطاء المنظورة).

14. يحتاج المدقق الأخذ بعين الاعتبار إذا كان مجموع الأخطاء الجوهرية غير المصححة، ذا أهمية نسبية، وفى حالة استنتاج المدقق بأن الأخطاء الجوهرية قد تكون ذات أهمية نسبية، فإن عليه التفكير في تخفيض مخاطر

التدقيق وذلك بتوسع إجراءات التدقيق أو الطلب من الإدارة بتعديل البيانات المالية. وفى كل الأحوال فإن الإدارة قد تكون راغبة في تعديل البيانات المالية المتعلقة بالأخطاء الجوهرية المكتشفة.

15. **في حالة رفض الإدارة تعديل البيانات المالية، وان نتائج توسيع إجراءات التدقيق لا تمكن المدقق من الوصول إلى استنتاجات بأن مجموع الأخطاء الجوهرية غير المصححة ليست ذات أهمية نسبية ، فعلى المدقق في مثل هذه الحالة التفكير بالتعديلات على تقريره حسب المعيار الدولي للتدقيق 700 «تقرير المدقق حول البيانات المالية».**

16. في حالة اقتراب مجموع الأخطاء الجوهرية غير المصححة والمكتشفة من قبل المدقق لمستوى الأهمية النسبية، فإن على المدقق دراسة فيما إذا كان من المرجح أن الأخطاء الجوهرية غير المكتشفة، وبعد أخذها مع مجموع الأخطاء الجوهرية غير المصححة، أن تتجاوز مستوى الأهمية النسبية. لذا فعند اقتراب مجموع الأخطاء الجوهرية غير المصححة من مستوى الأهمية النسبية، يستوجب أن يقوم المدقق بدراسة تخفيض المخاطر بواسطة القيام بإجراءات تدقيق إضافية، أو الطلب من الإدارة بتعديل البيانات المالية المتعلقة بالأخطاء الجوهرية المكتشفة.

منظور القطاع العام

1. *عند تقدير الأهمية النسبية يجب على مدقق القطاع العام إضافة لاستعمال رأيه المهني الأخذ بعين الاعتبار أية تشريعات أو أنظمة قد تؤثر على هذا التقدير. كذلك تستند الأهمية النسبية في القطاع العام على «بيئة وطبيعة» البند وتتضمن مثلا الحساسية وكذلك القيمة. وتشمل الحساسية أمورا متنوعة مثل الالتزام بتعليمات السلطة والتشريعات ذات العلاقة أو بالمصلحة العامة.*